هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (المدى)

طبق الاصل

مؤيد نعمة

تقرير ميليس .. هل هو صفحة جديدة في تاريخ لبنان؟

لم يكن لنشر تقرير اللجنة الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في السابع عشر من شباط الماضي التأثير الذي كان يأمله البعض ويخشاه البعض الآخر، وعلى اية حال فان الحقائق التي كشف عنها تقرير اللجنة لم تتح تسطيح الانقسامات التي ظلت تواجه الطبقة السياسية وفي الوقت الذي كان يستعد فيه البعض لمواجهة حالة الطوارئ من خلال نشر الجيش في عموم البلاد،

بقلم : بييروز لين
ترجمة : زينب محمد

كان رد فعل اللبنانيين معتدلاً نسبياً، إذ على الرغم من ان الاتهامات قد طالت كبار المسؤولين اللبنانيين والسوريين . الا ان الحقيقة لم يتم الكشف عنها بعد بشكل كامل، فلم تحدد المسؤوليات الفردية بعد، ولعل مما خفف من وطأة نشر تقرير اللجنة، التسريبات المنظمة التي سبقته ببضعة اسابيع على حد قول (وليد اشقير) مسؤول مكتب صحيفة الحياة اليومية في بيروت، لكن ذلك لم يمنع من يكون هذا التقرير أشبه بقنبلة كما اكد وأشار بشكل خاص الى اتهام شخصيات على اعلى مستوى في النظامين السوري واللبناني.. ومن جانبه اكد احد الدبلوماسيين المقيمين في بيروت "ان التقرير يأتي على مراحل، ولا نزال في منتصف الطريق، وينبغي الوصول الى النهاية، وقد أكدت ذلك لجنة التحقيق بنفسها".

وإذا كانت مرحلة التحليل (والهضم) طويلة نوعاً ما الا ان التقرير يضع بالتأكيد الأسس لصفحة جديدة من تأريخ لبنان كما قال رئيس الجمهورية السابق (أمين جميل) هذا وكان عدد من نواب الأغلبية الرئاسية، بقيادة سعد حريري نجل رئيس الوزراء الراحل قد طالبوا باستقالة رئيس الجمهورية اميل لحود، وعد النائب عطا الله تقرير اللجنة بانه (مهين) لرئيس الدولة، بينما قال المرشح المحتمل لخلافة الرئيس النائب السابق (نصيب لحود) ان التقرير يشوه سمعة الرئيس، ولم يكتف التقرير الذي نشرته الأمم المتحدة بتأكيد الشكوك حول القادة اللبنانيين الاربعة المحتجزين واحدهم وهو رئيس الحرس الرئاسي (مصطفى حمدان) من المقربين من الرئيس لحود فقط بل ومضى الى ابعد من ذلك مشيراً الى الاتصال الهاتفي بين احد المشتبه بهم ورئيس الدولة نفسه قبل وقوع الانفجار ببضع دقائق، وفي مذكرة صادرة عن الرئاسة، اكد اميل لحود على الفور ان رئيس الدولة سوف يواصل مهامه في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها لبنان ونفى الرئيس أي اتصال هاتفي من هاتفه المحمول وانه على العكس بعيد عن المتهمين مؤكداً على ضرورة ايقاع اقسى العقوبات بحقهم". وتشير المواقف التي اتخذها (ميشيل عون) زعيم خط المعارضة الى الانشقاق السياسي الذي لم يستطع نشر تقرير اللجنة الدولية التخفيف منه فقد صرح الجنرال بالقول: ان الاتصال الهاتفي ليس بدليل ويجب تسوية المشاكل السياسية مع الرئيس لحود داخل البرلمان وليس في الشارع".

وفيما يتعلق بالجانب السوري، فانه كذب الاتهامات التي وردت في تقرير لجنة الأمم المتحدة، ونفى أي تورط للنظام في هذه المحاولة التي صارت تضع دمشق امام ضغوط جديدة من الاسرة الدولية، وعن هذا التقرير قالت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس انه (يثير القلق بشكل كبير) وعندما قدم التقرير الى كوفي عنان تم تحويله الى الدول الخمس عشرة الاعضاء في مجلس امن الأمم المتحدة التي اتخذت قراراً حثت سوريا على التعاون مع لجنة ميليس.

ومن جانبه شجب وزير الإعلام السوري (مهدي دخل الله) تقرير اللجنة ووصفه بانه (متحيز ومسيس) مئة بالمئة وبعيد عن الحقيقة.

هذا ومن الجدير بالذكر ان لجنة التحقيق التي تأسست في نيسان الماضي بقرار صادر عن الأمم المتحدة رقم (١٥٩٥) برئاسة قاضي التحقيق (ديتليف ميليس) قد بدأت تحقيقاتها منذ اربعة أشهر واستمعت الى أكثر من (٤٥٠) شخصاً، وتوصلت الى استنتاجات تؤكد وجود ادلة متقاربة تشير الى تورط ما يدعى بالنظام الامني اللبناني السوري في هذه العملية وكان دافعها سياسياً، كما قال التقرير مضيفاً الى ان من الممكن جداً ان تكون عمليات التزوير والفساد وتبييض الأموال اسباباً دفعت ببعض الأشخاص للمشاركة في هذه العملية، وكشف التقرير ايضاً عن ان هذه العملية التي اعدت على مدى شهور استفادت من الأموال الكبيرة .

ان تورط المخابرات السورية في اغتيال الحريري قد يقدم لبشار الاسد الفرصة للتخلص من النفوذ الامني الذي يعيقه في مشروعاته الخاصة بالاصلاح السياسي والاقتصادي وهذا هو السيناريو الذي تتمناه المعارضة السورية إضافة الى فرنسا.

وترى دمشق ان تسوية القضية الفلسطينية واستقرار العراق ولبنان مسألة لا يمكن الاحاطة بها، ولكن هل لا يزال هناك مجال للتفاوض؟

بالامس كانت ردود الافعال الرسمية حازمة، فقد وصف وزير الإعلام السوري تقرير ميليس بأنه يشن حملة على سوريا، ومن جانبه لم يتحرك الرئيس بشار الاسد، وحتى الوقت الحاضر فانه يرد ان بلده بريء مئة بالمئة، ويقول اذا كان هناك سوريون متهمون فانهم خونه ويجب محاكمتهم من قبل محاكم لبنانية أو دولية، ويقول احد محدثيه ان الرئيس يهتم قبل أي شيء بالحفاظ على التوازنات الداخلية في النظام.

عن : لوفيغارو

الفرصة الضائعة في مصر

بقلم : تانجي سالون
ترجمة : منذر مظفر المدفعي

يحتاج تقدم الاصلاح السياسي في مصر إلى انطلاقة جديدة، من جانب الحكومة كما هو من جانب المعارضة وتكلمت منظمة الازمات الدولية عن خواء الاصلاحات التي تم اعلانها في الاشهر الاخيرة من مصر مشيرة بذلك إلى اول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ البلاد؛ التي استحوذ عليها الرئيس مبارك في شهرها الاخير.

واشار المحلل السياسي الانكليزي هوغ روبرت في تقريره إلى انه: "حدثت سياقات هذه الاصلاحات تحت ضغط خارجي وبالاخص الضغوط الامريكية. ومع ذلك لم يظهر الشرط الاولي لاجراء انتخابات حرة وعادلة في مصر".

وتؤكد بعض التقارير وجود حالة ارتباك بين نظام الدولة والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وإلى ضعف احزاب المعارضة التي لم تعرف او تتمكن من وضع ثقلها ضمن سياقات الاصلاح، كما لم تتمكن المعارضة البرلمانية ولا حركة كفاية من انتهاز الفرصة المناسبة لتثبيت ركائزها في التغييرات الحقيقية.

واضاف هوغ روبرت: "لم تنجح حركة كفاية من التحرك خارج عالم السياسة، ويعرف المصريون ما الذي يحدث من حولهم ولكنهم لا يستطيعون التركيز حول غاية موحدة".

ويعود تاريخ هذا الاحساس بالفتور إلى ثلاثين عاماً من ابعاد الشعب عن السياسة.

وهنالك امر آخر تطرق اليه المحلل السياسي هوغ وهو: "ان كفاية هي حركة رافضة للنظام بصورة بحتة وانها لم تقترح أية فكرة بنيوية، وتركزت انتقاداتها حول شخصية مبارك فقط وهكذا شكلت هذه الحركة عقبة امام اتحاد المعارضة المصرية".

وبحسب وجهة نظر منظمة الازمات الدولية التي تأسى لهذه الفرصة الضائعة ترى انه: بالرغم من ذلك يمر مستقبل الاصلاحات عن طريق انشاء جبهة موحدة للمعارضين، الليبراليين، الاسلاميين، الناصريين والماركسيين، وحول تنظيم ديمقراطي وان يكون الهدف المركزي هو تقوية ودعم السلطة البرلمانية".

ويقول هوغ روبرت انه: "بما انه ليس هنالك برلمان فعال ستبقى المعارضة غير قادرة على المنافسة امام التحزبية للحزب الوطني الديمقراطي".

وتحت هذه المعطيات ربما لن يتمكن المشرعون الذي سيبدؤون عملهم في الثامن من تشرين الثاني المقبل من تغيير الواقع السياسي حتى لو لجأوا إلى بارومتر الاصلاحات اكثر مما قامت به الحملة الرئاسية في السابق. سيكون الرهان الاساسي هو قدرة المعارضة الشرعية التي لا تمتلك غير ١٦ مقعداً في البرلمان، على تحسين وضعها.

مركز الاخوان المسلمين:

حسب التعديل الدستوري الذي افتتحه التوجه الرئاسي نحو التعددية في الترشيح، فقط الاحزاب الحاصلة على ٥٪ من مقاعد مجلس الشعب (٤٤٤ عضو) تتمكن من تقديم مرشح في الانتخابات.

وهكذا يجب ان يكون هنالك تشريع آخر قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١, ولكن بحساب عمر الرئيس مبارك البالغ ٧٧ عاماً وصحته المتذبذبة، لن يكون من المستبعد عدم ظهور مبارك كمرشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

والاحتمال التشريعي الآخر هو ما يخص موقع الحركة الاسلامية الممنوعة "الاخوان المسلمين" التي تعتبر ركيزة اساسية للمعارضة المصرية، والتي ستتمكن من تقديم مرشح ولكن بصفة مستقلة.

وحسب وجهة نظر المنظمات العالمية فان مصداقية الاصلاح في مصر تمر عن طريق الاعتراف الرسمي بالاخوان المسلمين كتنظيم مستقل.

ويقول هوغ روبرت: "لا يعني ذلك وجوب مساواتها مع الاحزاب السياسية، ولكن في الاقل كمنظمة شعبية لتجنيب سقوط اعضائها في فخ التهميش".

وبقى الدفاع عن الدولة المصرية صامتاً لحد الآن مثل العديد من احزاب المعارضة.

عن : لوفيغارو

الاعـــــــــتراف ضرورة

بقلم :جان جريغان
ترجمة :المدى

احتفل العالم هذا العام بالذكرى التسعين للمجزرة الارمنية بتاريخ ١٩١٥, وتركزت نقاشات ضم تركيا الى الاتحاد الاوربي حول موضوع ابتكرته الدول الأوروبية لممارسة الضغوط على تركيا، الا وهو اعتراف تركيا بالمجزرة التي ارتكبها والتي تصر تركيا على نكرانها حتى هذا اليوم.

واظهر السياسيون الفرنسيون امزجة متباينة حول هذا الموضوع، إلا ان الغالبية كانت مع الاتحاد الأوروبي. وعبر جاك شيراك عن تكاتفه مع الشعب الارميني عندما وقف امام نصب الكومياس في الثاني والعشرين من نيسان الماضي. وهو النصب الذي يخلد كل المجازر التي ارتكبت في العالم . ولكن اللعبة لم تنته بعد.

وعلى كل حال يجب ان لا يكون الاعتراف بهذه المذبحة هدفاً نهائياً أو غاية أساسية . ويأمل البعض ان لا تكون التفرعات الناجمة عن الاعتراف مجرد حالة رمزية .

ومن ناحية اخرى سمعنا مؤخراً بهذا الخصوص تصريحات متناقضة، وعلى سبيل المثال: (المصالحة باقتسام جبل آرارات عوضاً عن الاتفاق حول الحدود الدولية).

وايضاً: (الاكتفاء بابرام اتفاقات معنوية).

واخرون يصرحون بأن ارمينيا الغربية (الجانب التركي) هي ذات مساحة واسعة جداً ولهذا يجب التوقف عن المطالبة بضم أراض اضافية اليها... الخ.

وصحيح ان ساسة الجمهورية الارمينية يعانون من ضغوطات جيوبوليتيكية ولا يستطيعون التعبير عن هذا الموضوع بكامل حريتهم، الا انه لا يمكن اعتبار حالتهم هذه مشابهة لموضوع الشتات اليهودي. ومن جانب آخر فان أكثر ابناء الناجين من تلك المجزرة هم من ارمينيا الغربية (الجانب التركي) ولهذا فان الاستمرار المنطقي في المصالحة وبضمنها الاقليمية هو واجب حتمي . إذاً اعادة جزء من الاراضي الى ارمينيا هو امر مرتبط أساساً بالاعتراف بالمجزرة .

وهناك وقبل كل شيء الجانب القضائي: اراد القادة العثمانيون انهاء المسألة الارمينية والاستقلال المتوقع لارمينيا وذلك بالقضاء على الشعب الارميني. وبالرغم من كل ذلك تركت المسالة الارمينية عالقة حتى هذه اللحظة!!

ان كل جريمة تستحق العقاب اما جريمة الابادة الجماعية فانها لا تدخل في غياهب النسيان ولهذا فهي تستوجب عقاباً اشد من أي شيء آخر.

وبالنتيجة ومن خلال الواجب القضائي يجب ان يرد ورثة النظام العثماني عاجلاً ام آجلاً على الجرائم المقترفة بحق الشعب الأرميني ومعالجتها. وهناك ايضاً الجانب الإنساني الذي لا يقل أهمية عن غيره، إذا المصالحة بين الاتراك والارمنيين هي غاية يسعى اليها الطرفان.

وكانت هنالك لحظات مؤثرة ومقلقة في الرابع والعشرين من نيسان في مدينة فورت فيل امام النصب الذي اهدي الى مذبحة عام ١٩١٥ وحينها القى التركي علي ارتيم خطابه بنسيج واضح وبعد ذلك بادر التركي رجب زاركولو بالقول: "سأكون فخوراً بالموت لو مت في سبيل المسألة الارمينية".

وصحيح ان هنالك القليل من الرجال والنساء الذين يتفقون مع هذا القول إلا ان عددهم في تزايد مستمر.

إن الارمن هم ابطال بحق ويجسدون الضمير الشعبي الذي يجب ان يوضح ما حدث لهم بين عام ١٨٩٤ و ١٩٢٢, ولن تتمكن تركيا من دمل ذلك الجرح الذي سببته منذ ٩٠ عاماً وان تمسح تلك الصفحة السوداء من تاريخها الا بعد ان تعترف رسمياً بمجزرة عام ١٩١٥ وتصلح آثارها وبنفس الوقت تعيد الاراضي التي اقتطعتها من الحدود الارمينية الى اصحابها التاريخيين الحقيقيين .

وسيتمكن الشعبان حينها من التصالح والعيش معاً وبوئام كما كانا خلال عدة قرون.

ومن الواضح ان الاتراك"الجناة" والارمن "المجني عليهم" بحاجة أكثر من غيرهم شاؤوا ام ابوا للاعتراف التركي بهذه المجزرة التاريخية .

عن :لوفيغارو